ماجد كيالي*

"فتح" وتجربة التيار اليساري الديمقراطي فيها

تناقش هذه المقالة التيار اليساري الديمقراطي الذي انضوى تاريخياً في حركة "فتح". ويناقش الكاتب بروز هذا التيار ضمن الحركة الأم، ويموضع التيار بين انسجامه العام مع ما قدمته حركة "فتح" للوطنية الفلسطينية من جهة، ونقده لسلبيات الحركة سواء في مشروعها أو تنظيمها أو طبيعة مقاومتها أو استقلاليتها من جهة أُخرى. ويشير هذا النقاش إلى أهمية التعلم حالياً ممّا قدمته حركة وطنية فلسطينية، وما اعتراها من سلبيات حاول التيار اليساري الديمقراطي تجاوزها، وإن ظلّ محكوماً بواقع الحركة وما آلت إليه.

طوال خمسة عقود تقريباً استطاعت حركة "فتح" التحكّم في صوغ التاريخ المعاصر للشعب الفلسطيني، وطبعه بطابعها، فهي التي استنهضت هويته وعززت وحدته وشكّلت حركته السياسية وقادت كفاحه ضد إسرائيل، على الرغم من تعرّضها لمنافسة، أو لنوع من شراكة، قبل عقد من الزمان، ولا سيما مع رحيل ياسر عرفات، وفوز حركة "حماس" بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي (٢٠٠٦)، وبالتالي انقسام النظام السياسي الفلسطيني.

I

من خلال مراجعة التجربة الوطنية يمكن ملاحظة أن "فتح" تمكّنت من تحقيق كل ما تقدم، على الرغم من الأوضاع الفلسطينية والعربية الصعبة والمعقدة والمتداخلة، بسبب تمتّعها بسمات خاصة ميّزتها من غيرها من الكيانات السياسية الناشئة في ذلك الوقت ، ويمكن إجمالها في النواحي الآتية:

أولاً، منذ انطلاقها (١٩٦٥) أسّست "فتح" نفسها باعتبارها حركة وطنية تتوخّى استنهاض شعبها وتعبئته وقيادة كفاحه، من أجل تحرير فلسطين (وضمنه العودة إليها)، الأمر الذي جعلها أكثر قدرة على استقطاب

* كاتب فلسطيني.

الفلسطينيين في جميع أماكن وجودهم، وعلى اختلاف منابتهم الاجتماعية وتلاوينهم الفكرية، في بيئة سياسية كانت حكراً على الحركات السياسية: القومية واليسارية والإسلامية التي كانت ناشطة آنذاك في المنطقة. وقد تمثّلت "فتح"، في ذلك، الواقعَ السياسي والاجتماعي والثقافي للفلسطينيين الذين يعيشون في ظروف مرحلة تحرر وطني، وبالتالي ضرورة التميّز من الأحزاب الطبقية، وكذلك العقائدية أو الأيديولوجية، الأمر الذي جعلها وبحقّ، أكثر حركة سياسية تشبه شعبها. وفي المحصلة، فإن هذه الحركة التي وُصمت بـ "اليمينية"، وبأنها تعبير عن البورجوازية، ضمّت في صفوفها الفئات الأكثر فقراً وكدحاً في المجتمعات والمخيمات الفلسطينية (من اللاجئين والمعدمين ومن العمال والفلاحين والحرفيين)، أكثر من أي تنظيم "عمالي"، كما أنها ضمّت "يساريين" أكثر من أي تنظيم يساري، علاوة على شرائح واسعة من الطبقة الوسطى، وأن البورجوازية الفلسطينية (والعائلات التقليدية) محضتها دعمها، وهو ما جعلها، بوضعها هذا، حركة الشعب الفلسطيني بامتياز.

ثانياً، من الناحية التنظيمية لم تتشكّل "فتح"، كغيرها من الكيانات السياسية، باعتبارها حزباً، وإنما باعتبارها حركة واسعة ومفتوحة، يسهل الانضمام إليها، وهي بالذات اعتبرت نفسها حركة الشعب كله. لكن ما يجب الانتباه إليه، أيضاً، أن "فتح" هذه لم تأت على شكل جبهة، على الرغم من كونها حركة شعبية وتعددية ومتنوعة، فيها اليميني واليساري والوسطي، والقومي والشيوعي والإسلامي والوطني، بل إنها كانت بمثابة حركة واسعة ومتشعبة تنضوي في كيانها، وتخضع لقياداتها، تشكيلات عسكرية، وأجهزة خدمية متعددة وهيئات متنوعة. أمّا ما يُعرف بالتنظيم فكان مجرد "جهاز" من الأجهزة (جهاز التعبئة والتنظيم الذي يتبع لإدارة عضو في "اللجنة المركزية")، وتقتصر العضوية في إطاراته على الأعضاء المدنيين المؤطّرين والناشطين في تنظيم "فتح" في تجمعات الفلسطينيين، من غير المتفرغين أو العاملين في الأجهزة الأُخرى (العسكرية والمدنية)، أي أن "فتح" بكليتها لم تشكّل كياناً تنظيمياً وهرمياً واضح المعالم.

وعملياً، فإن "فتح" استمدت وحدتها ككيان سياسي من عدة عوامل، أهمها: الإجماع على الفكرة الوطنية، وانتهاجها المقاومة المسلحة، وحيازتها أكبر تشكيلات عسكرية، وخضوعها لقيادة موحدة تتمثّل في اللجنة المركزية (وهي الهيئة القيادية للحركة)، والانقياد إلى زعيم هو ياسر عرفات، كما يأتي في ذلك وجود جهاز بيروقراطي كبير وقوي تمثّل في الأجهزة الخدمية، إلى جانب حيازتها موارد مالية كبيرة ساهمت في تعزيز نظام الربط والضبط الذي ضمن لهذه الحركة وحدتها.

ثالثاً، إن مبادرة "فتح" إلى إطلاق المقاومة المسلحة تحديداً ضد إسرائيل أدت دوراً كبيراً في إيقاظ الشعور الوطني عند الفلسطينيين، وتأجيج روح المقاومة والتحدي لديهم، وتغذية أملهم باستعادة الأرض والوطن، وتخصيب مخيّلتهم بالعودة. وهو ما سهّل على الحركة استقطاب الفلسطينيين من حولها، ومحضها دعمهم وثقتهم. وفي الواقع، فقد كان لإطلاق المقاومة المسلحة فعل السحر بين الفلسطينيين الذين رأوا في هذه الحركة الوليدة (آنذاك) بمثابة المنقذ من حال الضياع، ورأوا في الطريق الذي اختطّته الوسيلة المثلى للردّ على واقع التشرد والحرمان من الوطن، وهزيمة إسرائيل، وتجسيد حلمهم بالتحرير واستعادة الحقوق، فضلاً عن أنها اعتُبرت تمرداً على حال العجز في النظام الرسمي العربي. وفي حينه، اعتُبرت المقاومة المسلحة بديلاً من الجيوش العربية العاجزة والمنهزمة، ورداً على الأنظمة العربية الساكتة والمتواطئة، وأسلوباً لاستنزاف إسرائيل في حرب شعبية

طويلة الأمد، وطريقة تعبير من الفلسطينيين عن توقهم إلى الحرية واستعادة الوطن.

رابعاً، كرست "فتح" الوطنية الفلسطينية في حقل العمل السياسي، وترجمت ذلك في دفاعها عن استقلالية القرار وإبراز الكيانية السياسية للفلسطينيين. وفي الحقيقة فإن جزءاً كبيراً من شعبية هذه الحركة إنما يعود إلى مقاومتها التدخلات الرسمية العربية في الشؤون الفلسطينية الداخلية، واستنهاضها البعد الوطني في الصراع ضد إسرائيل، فيما بدا بمثابة ردّة فعل على تغييب دور الفلسطينيين بدعوى "قومية" المعركة. فعلى الرغم من أن قضية فلسطين، وأساساً قضية وجود إسرائيل في هذه المنطقة، هي قضية عربية، أيضاً، ومن وجوه عديدة، فإن الحديث عن "قومية" المعركة، ولا سيما من طرف الأنظمة السائدة، كان ينطوي على قدر كبير من المخاتلة والتلاعب والتوظيف، ولم يرقَ إلى مستوى التحديات التي تطرحها هذه القضية. كما لا بد من ملاحظة مسألة أساسية أُخرى، وهي أن إبراز البعد الفلسطيني يشكّل تحدّياً للمشروع الصهيوني الذي تأسس في أحد مرتكزاته على نفي وتغييب وجود الشعب الفلسطيني.

بالمحصلة، وعلى الرغم من الأثمان الفادحة في الصراع مع أطراف من النظام العربي، بهذا الشأن، فإن "فتح" استطاعت الصمود في معركة الدفاع عن استقلالية القرار الفلسطيني، كما نجحت في إبراز كيانية الفلسطينيين السياسية، التي تمثلت في منظمة التحرير، وغيرها من الكيانات والهيئات الجمعية المنبثقة منها، والتي تمثل الشخصية العامة السياسية والقانونية لشعب فلسطين. وربما أن "فتح" كانت تتوخّى من وراء ذلك كله التعويض عن غياب الإقليم بنوع من كيانية سياسية تستطيع ترميم واقع شعبها، ولملمة شتاته، لفرض وجوده على الخريطة السياسية، ولاحقاً على الخريطة الجغرافية.

II

طبعاً قد يكون ثمة كثير ممّا يمكن قوله في شأن هذه الأفكار التأسيسية، أو في شأن هوية "فتح" السياسية والتنظيمية، بما لها وما عليها، بعد كل هذه الأعوام، وفي امتحان التجربة، لكن ذلك لا يقلّل من أهميتها التاريخية، أو من قيمتها، في تعزيز قوة هذه الحركة في المجال الشعبي، وفي صوغ ملامح الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر.

لكن، مع الاعتراف بما قدّمته هذه الحركة من منجزات وطنية كبيرة ومهمة، يجب الاعتراف، أيضاً، بأن ثمة معوّقات، وعوامل عطب موضوعية وذاتية، حدّت من قدرة هذه الحركة على إنجاح خياراتها السياسية، في المقاومة والتسوية، وفي الانتفاضة والمفاوضة، وفي بناء المنظمة والسلطة، مثلما حدّت من إمكانات تطوّرها، ومن قدرتها على مواكبة المتغيرات، ومن حفاظها على مكانتها التمثيلية والقيادية في المجتمع وفي إطار الحركة الوطنية، كما في مجال الصراع ضد إسرائيل.

وفي الواقع، فإن المشروع الوطني، كما حاولته "فتح"، نشأ مأزوماً من الناحيتين الموضوعية والذاتية: أولاً، بحكم عدم التكافؤ في المعطيات والإمكانات وموازين القوى بينه وبين إسرائيل؛ ثانياً، لتعارضه واصطدامه ببعض أطراف النظام العربي، وهو ما حدث في الأردن ولبنان ومع سورية؛ ثالثاً، لافتقاده حيّزه الاجتماعي المتعين

والإقليم (الجغرافي) المستقل والخاص، وهما أمران لازمان لتشكيل الحقل السياسي؛ رابعاً، بسبب ضعف إمكانات الفلسطينيين، وتشتت كيانهم المجتمعي، واختلاف أوضاعهم، وتعدد السلطات التي تهيمن عليهم؛ خامساً، لاعتماد الحركة في مواردها على مصادر خارجية بدلاً من اعتمادها على شعبها، الأمر الذي جعلها مرتهنة لهذه المصادر؛ سادساً، بسبب انفلاش حياتها التنظيمية، وغياب المتابعة والمساءلة والمحاسبة داخلها؛ سابعاً، لعدم مراجعتها لتجاربها وخياراتها السياسية والعسكرية والتنظيمية؛ ثامناً، بسبب طغيان العلاقات الأبوية "البطريركية" داخلها، وعدم تحولها إلى حركة مؤسساتية وديمقراطية؛ تاسعاً، بسبب احتكار القيادة التقرير بشؤونها، بعيداً عن علاقات التواصل والتفاعل والتداول؛ عاشراً، عدم قيامها بتطوير مفاهيمها أو منطلقاتها السياسية.

هكذا، فمع الزمن، وفي معمعان التجربة، وعلى ضوء تعقيدات ومداخلات الصراع ضد إسرائيل، والاحتكاكات مع الواقع العربي، وغياب المراجعات النقدية، بدا أن "فتح" باتت غير قادرة على الحفاظ على تميّزها، بل إن بعض الميّزات التي ذكرناها، أصبحت تشكل كابحاً أمام تطور هذه الحركة، وأمام قدرتها على التجدد. بل يمكن القول إن الميّزات التي تمتّعت بها هذه الحركة، لحظة تأسيسها ونهوضها، من أواخر الخمسينيات إلى السبعينيات، هي بالضبط العوامل التي أصبحت تشكّل بعد ذلك (أي من الثمانينيات إلى الآن)، عوامل عطبها واستفحال أزمتها، بما في ذلك قصور قدرتها على تجديد بناها وتطوير طرق عملها ونمط تفكيرها. وهذا ما يمكن ملاحظته في الجوانب التالية:

١ـ بالنسبة إلى مشروع التحرير فقد وجدت "فتح" نفسها، وبعد عشرة أعوام من انطلاقتها (١٩٧٤)، مضطرة إلى مغادرة هذا المشروع لمصلحة حلّ الدولة الجزئي والناقص في الضفة والقطاع المحتلين (١٩٦٧)، منتقلة في ذلك من حيّز الصراع على وجود إسرائيل إلى حيّز التعايش مع هذا الوجود، ومن حيّز التحرر الوطني إلى الاستقلال في مجرد دولة على جزء من الأرض لجزء من الشعب.

وعلى الرغم من أن انتقال "فتح" إلى خيار الدولة المستقلة شكّل نوعاً من التعامل الواقعي، بمعنى ما، مع قضية شائكة ومعقدة وصعبة كقضية فلسطين، فإنه لم يكن يستند إلى روافع ذاتية ملائمة، ولا إلى روافع خارجية (دولية وإقليمية) مواتية، كما لم يكن نتاجاً لتطور عقلاني وموضوعي في فكرها السياسي، ولا انعكاساً لنشوء نوع من التعادل في الصراع بين الحركة الفلسطينية وإسرائيل. وعملياً فقد جاء هذا الانتقال استجابة للتماثل مع الشروط الدولية والعربية للاعتراف بمنظمة التحرير ككيان سياسي لشعب فلسطين، على الرغم من اختلافه عن مشروع "فتح" الأصلي الذي انبنى على وحدة الشعب والأرض، الأمر الذي قاد إلى نتائج خطرة على قضية فلسطين وشعبها وحركته الوطنية. وها قد ثبت بالتجربة أن هذا الخيار لم يأت بالدولة ولم يفلح في بناء سلطة تفيد باستمرار مشروع التحرر الوطني، كما أنه جرى تضييع منظمة التحرير، وتهميش دور اللاجئين في العملية الوطنية، ورسم علامة شك على مفهوم وحدة الشعب الفلسطيني.

٢ـ على الصعيد التنظيمي فإن "فتح" التي طرحت نفسها إطاراً "جبهوياً" عاماً، لم تشتغل بالدرجة الملائمة على تطوير هذا المفهوم، ولم ترسّخه في ثقافتها السياسية، ولم تترجمه في تنظيم مكوناتها وحياتها الداخلية. وحقيقة الأمر فإن هذه الحركة لم تعترف تماماً بواقع التعددية فيها، ولا بالتيارات المتنوعة المشكّلة لها، الأمر الذي نجم عنه عدم تنظيمها لعملية التعايش والتفاعل والتكامل بين هذه التيارات، على أسس ديمقراطية مؤسساتية.

وبالنتيجة، فإن "فتح" لم تتحوّل إلى حزب

بمعنى الكلمة، لا من ناحية البناء التنظيمي ولا من ناحية تمثلها للون سياسي / فكري واحد، كما لم تتحوّل إلى إطار جبهوي منظم تنضوي فيه تيارات متعددة. وبينما كان ذلك محتملاً، ومقبولاً، في البدايات، لسهولة التحكّم فيه، فإنه، بعد توسّعها وتشعّب مجالات عملها، بدا أمراً يضرّ بوحدتها وبفاعليتها وبقدرتها على استثمار طاقتها، وجعلها أشبه بتجمّع غير واضح المعالم، ومجرد كيان لا حياة داخلية سليمة ومنتظمة فيه، الأمر الذي أعاق قدرتها على التجدد والتطور.

هكذا فإن ميزة "فتح" باعتبارها ليست حزبا يتبنّى أيديولوجيا معينة، لم تعد تُحسب لها وإنما عليها، ولا سيما أنها لم تتحول أو تتطور إلى جبهة، وإنما بقيت بمثابة تجمع شعبوي عشوائي، يرتبط بعلاقات سطحية وضعيفة ونفعية. وبديهي أن ذلك كله أدى إلى موت روح "فتح" باعتبارها حركة تعددية ومتنوعة، وأضاع هويتها، وأشاع علاقات المحسوبية والشللية ومراكز القوى فيها، الأمر الذي أضعف بنيتها، وشجّع على التسرب والانقسام في صفوفها. وتفاقم هذا الأمر في المرحلة "التونسية"، أي بعد انتهاء المقاومة المسلحة في الخارج (١٩٨٢)، وازداد تفاقماً في إثر تحوّل هذه الحركة إلى نوع من حزب لسلطة تعيش تحت الاحتلال (وفق اتفاق أوسلو ١٩٩٣)، وهو ما يفسّر خسارتها لمكانتها القيادية والتمثيلية، في المجتمع وفي الحركة الوطنية وفي الانتخابات التشريعية (في سنة ٢٠٠٦)، وضمنه فقدانها لقطاع غزة لمصلحة حركة "حماس" (٢٠٠٧).

وجدير بالذكر هنا أن "فتح"، وعلى عكس الانطباع الرائج عنها، ونظراً إلى تعدديتها وتنوعها والتباينات السياسية فيها، ليست تنظيماً ديمقراطياً إلاّ بما يخصّ حرية الكلام والعمل في المحطات الدنيا، لأنها شديدة المركزية فيما يتعلق بكيفية تحديدها للخيارات الوطنية، وبالنسبة إلى سياساتها العامة، وإلى تحكّمها في مواردها المالية، فهي هنا تبدو حركة يديرها زعيم، أو قيادة من بضعة أشخاص قياديين، أو مقربين من القيادة.

٣ـ أمّا مأثرتها في إطلاق المقاومة المسلحة، فعلى الرغم من البطولات والتضحيات والمعاناة والجهود المبذولة، فإن "فتح" لم تستطع إنتاج نظرية أو استراتيجيا واضحة لهذا الشكل النضالي، بل إن هذه المقاومة بأشكال العمل التي تم تطبيقها، وبالطريقة المزاجية التي شُكّلت وأُديرت بها، أدت إلى نتائج غير مرضية على صعيد المواجهة مع إسرائيل، وأدخلت الفلسطينيين في مواجهات مضرة استنزفت قواهم مع أطراف من النظام العربي، وكان لذلك انعكاسات وخيمة على الفلسطينيين، ولا سيما في الأردن ثم لبنان.

وينبغي لنا في هذا الإطار أن نلاحظ، أيضاً، ظاهرة "عسكرة" العمل الفلسطيني، وتدخّل القوة العسكرية في حسم المنازعات والتوازنات الداخلية، وإشاعة نوع من القدسية للمقاومة المسلحة تجعلها فوق النقد، وفوق السياسة، لكأنها غاية في ذاتها. وهذا يشمل تجربة الداخل، إذ وصلت المقاومة المسلحة (كما تمثلت في الانتفاضة الثانية ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥) إلى نهاية طريقها، ليس فقط بسبب ردّة الفعل الإسرائيلية القاسية والمدمرة وغلبة إسرائيل الكاسحة في مجال موازين القوى، بل أيضا بسبب عدم ملاءمتها لأوضاع الفلسطينيين وإمكاناتهم في الضفة والقطاع، وبسبب تخلّف إدارة هذا الشكل، ولا سيما في ظل غياب استراتيجيا موحدة وواضحة له. والأنكى أن معضلة "فتح" تتمثل في أنها لم تنجح فيما ذهبت إليه، أو ما راهنت عليه، لا عبر المفاوضة وتوقيع اتفاق أوسلو (١٩٩٣)، ولا عبر المقاومة المسلحة أو الانتفاضة، كما أنها لم تستطع الحفاظ على الكيان الفلسطيني الجمعي، المتمثل في منظمة التحرير، ولا بناء كيان السلطة بالشكل الذي يفيد بالحفاظ على

الهوية الوطنية واستمرار النضال من أجل حقوق الفلسطينيين.

وهكذا يمكن القول إن زمن الكفاح المسلح، الذي أطلقته "فتح" في أوضاع فلسطينية وعربية ودولية معينة، انتهى مع انتهاء عالم القطبين وتحوّل العالم العربي نحو التسوية مع إسرائيل، ومع منع الفلسطينيين من ممارسة أي شكل من أشكال المقاومة المسلحة عبر أراضيها، ومع استنفاد هذه التجربة في أوضاع الأرض المحتلة.

٤ـ أمّا فكرة "فتح" عن الاستقلالية وبعث الكيانية السياسية للفلسطينيين فلم تكن أفضل حالاً من سابقاتها، إذ تم توظيفها بطريقة مزاجية لا تخدم تماماً سلامة العملية النضالية ومصالح الفلسطينيين، ولا سيما ما يتعلق بتعزيز وحدتهم والحفاظ على هويتهم، وتعزيز البعد المؤسساتي والديمقراطي في كياناتهم. وبالمحصلة، فإن هيمنة "فتح" على المنظمة ومؤسساتها، كما على المنظمات والاتحادات الشعبية، لم تكن موفقة، وكانت غالباً ما تفتقد معايير الكفاءة والفاعلية والروح الوطنية والنزاهة. وفي ظل ذلك باتت هذه الإطارات أقرب إلى نوع من أجهزة لا فاعلية لها، الأمر الذي أضعف دورها وقوّض صدقيتها ومكانتها التمثيلية. وفي ذلك، فإن "فتح" لم تحافظ على البعد المؤسساتي في المنظمة وإطاراتها، ولم تثوّرها (بحسب ما ادّعت) فقط، وإنما طبعتها بطابعها الذي لا متابعة فيه ولا مساءلة ولا مراجعة، والذي باتت علاقات المحسوبية والنفعية والذاتية فيه تطغى في بنيتها وفي علاقاتها، وهو ما جعلها بمثابة نظام من الأنظمة، في سياساتها وأشكال عملها، وعلاقاتها الداخلية. وقد شهدنا كيف تفاقم هذا الأمر بعد انتقال مركز المنظمة إلى الداخل، وتماهي كيان منظمة التحرير الفلسطينية مع كيان السلطة الفلسطينية، ومع تحوّل "فتح" إلى حزب للسلطة، ونجم عن ذلك كله تهميش منظمة التحرير وإضعافها، من دون القدرة على بناء كيان السلطة الفلسطينية، ككيان نضالي أو تمثيلي بديل، فضلاً عن اتسام هذا الكيان بطابع الفساد السياسي والمسلكي.

III

إن الغرض من هذا العرض الموجز والمكثف لهوية "فتح" السياسية والتنظيمية، ولتناقضاتها ومشكلاتها في حيّز الممارسة السياسية والعملية، هو تسليط الأضواء على الخلفية التي أتاحت وسهّلت تشكّل مختلف التيارات ومراكز القوى في هذه الحركة، والتي بدأت في التبلور منذ مطلع السبعينيات، وضمنها تيار اليسار، أو التيار الديمقراطي.

ولعل من المفيد، قبل الحديث عن الملامح السياسية والفكرية والتنظيمية لهذا التيار، الإشارة مسبقاً إلى ضعف أو غياب المضمون الاجتماعي في الفكر السياسي لهذه الحركة. وفي الحقيقة فإن وجود مضمون كهذا يجب ألاّ يُعدّ ترفاً زائداً لشعب يعيش مرحلة تحرر وطني، لأن من مستلزمات أي حركة سياسية، إزاء شعبها، توضيح رؤيتها إلى المستقبل المنشود، أي إلى الدولة المفترضة التي ستقوم بعد التحرير.

في هذا الإطار، وإذا تجاوزنا مثلاً تضمّن المنطلقات والأهداف الأولية لهذه الحركة لمقولة "الأرض للسواعد الثورية التي تحررها"، والتي هي أقرب إلى شعار ضبابي

وعمومي وسطحي، ولم يجر تعميقه، فإن الأدبيات السياسية الأساسية لهذه الحركة لم تتضمن أي أفكار وازنة ومقصودة تتعلق بالمسألة الاجتماعية، أو بالحقوق والحريات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، أو بحقوق ومكانة المرأة والأقليات وشكل النظام الاجتماعي والاقتصادي المأمول.

وحتى بالنسبة إلى شعار "الأرض للسواعد الثورية التي تحررها"، فهو لا يجيب على المسألة كلها المتعلقة بالملكية الخاصة، لأنه يقصر الأمر على الأرض التي يجري تحريرها، ومن دون توضيح المقصود بالسواعد الثورية، أو الموقف من الملكيات الكبيرة، أو ما شأن اللاجئين الذين يتوقون إلى العودة واستعادة أملاكهم وأراضيهم، ما دامت هذه الأراضي ستكون للسواعد الثورية المحررة فقط!

ولعل ما يلفت الانتباه في موضوع اللاجئين، أن هذه الحركة لم تميز بين البعد الوطني لقضيتهم، وبين البعد الاجتماعي والإنساني / الفردي لهذه القضية، من ناحية اعتبارها حقاً وخياراً فردياً، ومن ناحية العمل على تمكين هؤلاء من حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية في البلاد العربية. واللافت، أيضاً، أن هذه الحركة، في إبان تعاظم تأثيرها في لبنان، لم تضغط في هذا الاتجاه لملاءمة القوانين اللبنانية المجحفة مع الحقوق الشرعية والإنسانية للاجئين الذين دفعوا ثمناً باهظاً لصعود هذه الحركة في لبنان، ولخروجها منه فيما بعد!

لكن ما يجب التشديد عليه هنا هو حقيقة أن تيار اليسار في "فتح" لم يتبلور على خلفية المسألة الاجتماعية، ولا على خلفية مسألة فكرية أو أيديولوجية، وإنما على أساس المسألتين السياسية والتنظيمية، وما استتبع ذلك من ممارسات وسلوكيات.

وفي الواقع فإن النويّات والملامح الأساسية لبروز الظاهرة اليسارية والتيار الديمقراطي في "فتح" نشأت من عدة عوامل أهمها:

أولاً، ضرورة إيجاد تيار يعارض تحول الحركة عن برنامج التحرير إلى برنامج التسوية، باعتبار أن هذا البرنامج لم يتأسس على معطيات واقعية، ولا على نشوء وضع من موازين قوى يسمح بإيجاد تسوية متوازنة وعادلة ولو نسبياً.

ثانياً، محاولة تطوير واقع "فتح" التنظيمي إلى جبهة وطنية يتعايش فيها مختلف التيارات بطريقة منتظمة وتكاملية، وعلى أسس من العلاقات الديمقراطية، بحيث يكون التيار اليساري بمثابة ممهّد لنشوء حزب طليعي في هذه الجبهة، وهي فكرة تأتّت من التأثّر بالتجربة الفييتنامية وغيرها.

ثالثاً، النظر بحذر وقلق بالغين إلى شيوع سلوكيات الفساد والمحسوبية في علاقات "فتح" الداخلية، وسيادة نمط من القيادات والكادرات التي لا تتمتع بالكفاءة ولا بالروح النضالية، والتي تنوي تعظيم مكانتها ومنافعها على حساب مناضلي "فتح" وتضحياتهم.

هذه هي العوامل والدعاوى الأساسية التي حفّزت وبرّرت بروز التيار اليساري الديمقراطي في "فتح"، كتيار لذاته، من دون التقليل من أهمية البعد الأيديولوجي، المتمثل في تبنّي نظرية الماركسية اللينينية، والتجربة الفييتنامية، والفهم الطبقي للمجتمع، في الرؤى والتصورات والسلوكيات السياسية لهذا التيار، أو للأفراد الذين تشكّل منهم هذا التيار. والقصد أنه، بمعزل عن العوامل الثلاثة السابقة، ما كان يمكن لتيار اليسار أن يتشكّل كتيار لذاته، وكان يمكن للأفراد الذين يحملون وجهات نظر ورؤى يسارية (ماركسية)، والذين تشكّل منهم هذا التيار، أن يكتفوا بالعمل في إطار فتح"، كأفراد يمارسون قناعاتهم الوطنية.

IV

عند الحديث عن التيار اليساري الديمقراطي في "فتح" تجب الإشارة بداية إلى أنه لا يمثل تياراً محدداً بإطارات تنظيمية أو بمفاهيم سياسية معينة، لأنه كان يضم مروحة واسعة من التلاوين اليسارية، المتباينة والمتنافسة، على الرغم من أن الشخصيات القيادية المشكّلة له كانت في البداية تمثل طيفاً واحداً ومتعاضداً، في مواجهة القيادة المهيمنة في "فتح"؛ ولعل هذا ما يمكن ملاحظته في التكوينات والتلاوين التالية:

١ـ اليسار التقليدي، بمعنى الذي يجد نفسه أقرب إلى التجربة السوفياتية، وكان من أهم رموز هذا التيار نمر صالح وماجد أبو شرار (عضوا اللجنة المركزية لحركة "فتح" وقد توفي الأول في دمشق في أواخر الثمانينيات، بينما اغتالت إسرائيل الثاني في روما في سنة ١٩٨١). وكان جهاز الإعلام بصورة عامة أحد تعبيرات هذا التيار، فضلاً عن نشاطاته في جمعية الصداقة الفلسطينية ـ السوفياتية، وفي مجال العلاقة بالأحزاب الشيوعية. وفي جميع الأحوال، فإنه لم يُعرف عن هذا التيار أي محاولة لتشكيل إطارات تنظيمية ضمن الإطار العام لحركة "فتح"، بمعنى أنه كان بمثابة تيار دعاوي وسياسي. والجدير ذكره أن هذا التيار كان مؤيداً لفكرة التسوية، بدعوى الواقعية والانسجام مع التطورات الدولية، وللاستفادة من الدعم السوفياتي للقضية الفلسطينية.

٢ـ التيار الديمقراطي، ولعله الجسم الأوسع في مجمل التيار اليساري الفتحاوي، وكان متأثراً بالتجربة الفيتنامية، لاعتباره إياها الأكثر مقاربة مع أوضاع التجربة الفلسطينية (وفق معادلة حزب ـ جبهة). وكان من أهم رموز هذا التيار حنا ميخائيل / أبو عمر (مثقف، وأستاذ جامعي، استشهد بطريقة غامضة في إبان الحرب الأهلية في عرض البحر في الطريق مع مجموعة من الكوادر القيادية إلى طرابلس)، وأبو فارس مرعي (المسؤول عن لجنة تنظيم الغربي ١٠٠)، وأبو نائل (شغل موقع نائب المفوض العام في جهاز التفويض السياسي لقوات العاصفة، علاوة على أنه عمل سفيراً في عدة دول).

وبالإجمال، فإن دعاوى هذا التيار تركزت من الناحية السياسية، على مناهضة عملية التسوية. فقد ركّز من الناحية التنظيمية على أهمية تكريس الديمقراطية وتعزيزها في علاقات "فتح" الداخلية، وعلى أهمية تعزيز البعد النظري لدى الكادرات أيضاً، وعلى انتقاد المحسوبية والعلاقات الأبوية والزبائنية والفساد فيها.

وفي الواقع، كان هذا التيار اليساري هو الأكثر قرباً إلى الصيغة الحزبية، وكان يضم في إطاره عديداً من القادة العسكريين البارزين (نعيم وأبو خالد العملة وأبو موسى وأبو عيسى). ولهذا، فإن المجالات الحاضنة لهذا التيار في "فتح" كانت متعددة، وتشمل القطاعات العسكرية وجهاز الإعلام والتشكيلات التنظيمية للحركة، وقد تميز بنشاط واضح في مجال تنظيم المرأة، وفي العمل في القطاع الغربي من خلال "لجنة التنظيم"، فضلاً عن إدارته عدداً من "الأقاليم" و"المناطق"، وعدداً من فروع "الاتحاد العام لطلاب فلسطين"، وكان على علاقة متميزة بالتيار اليساري التقليدي، مع اتسامه بالنقد الدائم لمقاربة هذا التيار لعملية التسوية. أمّا علاقاته بالقيادة فكانت في أغلب الأحوال تتراوح بين التعايش النقدي والتوتر والحذر.

وتميّز هذا التيار بأطروحاته السياسية والفكرية، وضمنها رؤيته إلى ضرورة وجود تنظيم طليعي في "فتح" التي اعتبرها بمثابة تجمع يجب أن يتطور إلى جبهة. كما تميز بتبنّيه

للماركسية اللينينية، لكن مع مسحة نقدية لسياسات الاتحاد السوفياتي، في المسألتين القومية والفلسطينية، متأثراً بأطروحات الياس مرقص وياسين الحافظ، علاوة على تميز كادراته بالصدقية النضالية والروح الوطنية، وبالتلازم بين النزعتين التنظيرية والعملية.

وللأسف، فإن عقد هذا التيار انفك بطريقة غير طبيعية، بسبب الخلافات التي دبّت بين بعض الرموز المشكّلة له، لكن السبب الأساسي الذي أدى إلى ذلك يكمن في سيطرة شخصيات ذات نزعة انقلابية عليه، إذ تم استدراج هذا التيار، بإطاراته العسكرية والتنظيمية، إلى خوض مغامرة الانشقاق (فيماعرف بـ "فتح الانتفاضة" في سنة ١٩٨٣)، بدعوى وقف انحراف "فتح" نحو التفريط في القضية الوطنية، ووضع حد لحال احتكار القرار فيها. وفي ذلك، وبالنتيجة، فقد خسر هذا التيار ذاته، كما خسرت "فتح" التي باتت بعدها (وضمن تحولات أُخرى) بمثابة حركة اللون الواحد، فضلاً عن الخسارة المتمثلة في مساهمة هذا التيار في انشقاق أثّر سلباً في "فتح" وفي مسار الحركة الوطنية الفلسطينية.

٣ـ ثمة أيضاً الاتجاه اليساري الذي اعتبر نفسه أقرب إلى التجربة الصينية "الماوية"، وكان الكاتب منير شفيق (عضو المجلس الثوري لحركة "فتح") من أهم رموزه، واشتُهرت من تشكيلاته لجنة تنظيم الغربي (٧٧)، التي كان على رأسها أبو حسن قاسم وحمدي التميمي (استشهدا مع مروان كيالي في التفجير الذي دبرته إسرائيل في لارنكا بقبرص في سنة ١٩٨٧)، وكذلك كتيبة "الجرمق" التي كان يقودها معين الطاهر ومروان كيالي وعلي أبو طوق (استشهد أبو طوق في سنة ١٩٨٧ في الدفاع عن مخيم شاتيلا في بيروت خلال الحرب التي كانت شنتها حركة أمل على المخيمات في أواسط الثمانينيات الماضية). وفي كلا التجربتين، كما في التجربة التنظيمية، فقد تميّز هذا التيار بنضاليته وبسلوكياته الأخلاقية، كما بثقافته وحسن تنظيمه وببراغماتيته في العلاقات الداخلية، وبعلاقته المتميزة بالشهيد القائد أبو جهاد (رحمه الله).

وعلى كل، فإن هذا التيار لم يعد له وجود بالمعنى السابق، لانفراط عقده، ولأن "فتح" اليوم اختلفت عن "فتح" الأمس، وبسبب استشهاد عديد من قادته، وأيضاً بحكم خروج منير شفيق من "فتح"، وتحوّله مع آخرين إلى تبنّي الإسلام السياسي (ربما أن كتاب شفيق الغبرا: "حياة غير آمنة"، الصادر مؤخراً عن دار الساقي يقدم شهادة أوفى عن هذا التيار).

ومعلوم أن هذا التيار كان في البداية مناهضاً قوياً لتوجه "فتح" نحو التسوية، لكنه فيما بعد أبدى مرونة ملحوظة في التكيف مع السياسات والتوجهات والعادات التي تنتهجها قيادة "فتح".

٤ـ في هذا الإطار يمكن، أيضاً، احتساب ما عُرف بتيار "شؤون الأردن"، وهو بمثابة هيئة حركية معنية بالعمل السياسي والتنظيمي في الأردن (اشتغلت في فترة القطيعة الفلسطينية ـ الأردنية بعد أحداث أيلول / سبتمبر ١٩٧٠)، وكان على رأس هذه اللجنة سميح كويك / قدري (عضو المجلس الثوري ثم عضو اللجنة المركزية في "فتح" وكان من رموز انشقاق ما عُرف بـ "انتفاضة فتح" في سنة ١٩٨٣)، وهذه الهيئة كانت ضمت كادرين سياسيين متميزين هما جمعة وكفاح اللذان طبعا هذه اللجنة بطابع يساري ونقدي، قوامه مناهضة فكرة التسوية، وسلوكيات المحسوبية والفساد في "فتح". لكن هذا التيار لم يُكتب له حظ واسع من الانتشار في مجمل حركة "فتح"، ولم يشكل فارقاً كبيراً في مسيرتها السياسية والتنظيمية.

٥ـ لم تقتصر الظاهرة اليسارية في "فتح" على التكوينات التي ذكرناها، إذ كان ثمة شخصيات ذات طابع يساري اضطلعت بدور

كبير في طبع هذه الحركة بطابعها. وفي هذا الإطار يمكن الحديث، مثلاً، عن ناجي علوش (عضو المجلس الثوري لـ "فتح" والأمين العام للاتحاد العام للكتّاب والصحافيين الفلسطينيين) الذي يُعتبر من أهم رموز التيار اليساري الديمقراطي في الحركة، ومن أهم مثقفيها والمعبّرين عنها. ولعل مشكلة ناجي علوش تكمن في أنه افترق في لحظة مبكّرة بأطروحاته عن التيار اليساري العام، ولا سيما عن الاتجاه الذي كان شريكاً فيه مع منير شفيق، بسبب خلافات فكرية وسياسية. وقد ازداد افتراقه بعد اقترابه من "فتح ـ المجلس الثوري"، الأمر الذي دفع "فتح" إلى عزله من الحركة ومن موقعه كالأمين العام للاتحاد، وهو ما دفعه إلى تشكيل خط يساري ـ قومي خاص به.

وطبعاً، كان ثمة، أيضاً، طيف من الشخصيات التي كان لها ميول يسارية، من دون أن تُحسب على أي من الاتجاهات التي ذكرناها، مثل محمد أبو ميزر (أبو حاتم)، ومحمد داود عودة (أبو داود)، وأحمد عبد الرحمن (أعضاء في المجلس الثوري لـ "فتح")، والكاتب نزيه أبو نضال، والشاعرة مي صايغ (الأمين العام للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وقتها). وهذه الشخصيات بصورة عامة، كانت تعبّر عن ذاتها برفض أطروحات التسوية، ونقد سلوكيات الفساد والاستفراد بالقيادة.

V

يجدر بنا هنا الإشارة إلى أن العوامل السياسية والاجتماعية التي حدّت من إمكانات "فتح" على التطور والتجدد هي ذاتها التي حدّت، أيضاً، من إمكان استمرار وتطور الظاهرة اليسارية والديمقراطية فيها. فنحن هنا لسنا إزاء تيارات أو كيانات سياسية تعمل في إقليمها ومجتمعها الخاصّين والمستقلّين، وإنما نحن هنا نتحدث عن عمل في ظل شروط غير مواتية، ولا سيما في أوضاع فيها سلطات عربية لا يمكن أن تسمح ببروز ظاهرة سياسية لا تتماثل معها، أو لا تكون راضية عنها، كما أننا هنا إزاء حركة تضمّ في صفوفها عشرات الألوف من المتفرّغين، ولديها مجالات صرف باهظة جداً، من دون أن تعتمد في ذلك على الموارد المتأتية من شعبها، بل إن قطاعات واسعة من شعبها تعتمد عليها. ومن البديهي في حال كهذه أن ترتبط العضوية في تنظيم ما بالراتب، وهذا أمر يصعّب على التيارات النقدية والمغايرة أن تفرض وجودها، فما بالك أن تعزز مكانتها؟

وبصورة عامة، فإن تجربة اليسار في حركة "فتح" تحتاج إلى مزيد من الكتابات التفصيلية، ولا سيما أن أياً من التجارب الغنية لهذه الحركة لم يكتب، لا التجربة السياسية ولا العسكرية ولا التنظيمية، مثلما أن هذه الحركة لم تراجع خياراتها في المقاومة والمفاوضة والانتفاضة، كما في بناء المنظمة والسلطة، وهذا ناجم عن ضعف في الإدراك لأهمية الثقافة، وعن مزاج ينبذ المراجعة النقدية، لأنها ربما تفضي إلى المساءلة والمحاسبة.

وعلى أي حال، فقد تغير الواقع السياسي كثيراً، وجرت مياه كثيرة في النهر، وبالتالي فإن "فتح" لم تعد ذاتها التي كانت في السبعينيات، إذ تحوّلت من حركة تحرر وطني إلى نوع من حزب لسلطة تحت الاحتلال، مع كل ما يشوب ذلك من شبهات تتعلق بالفساد السياسي والمسلكي. وعلى الصعيد الداخلي، فإن "فتح" فقدت روحها باعتبارها

حركة تعددية متنوعة، تشبه شعبها، وباتت أشبه بحركة للون واحد، لا وجود لخلافات سياسية جوهرية داخلها. والأهم من هذا وذاك أن هذه الحركة لم تعد الحركة التي تحتكر صوغ القرارات المصيرية وتحديد الخيارات الوطنية للشعب الفلسطيني، فثمة اليوم حركة ("حماس") تنازعها القيادة والمكانة. وعلاوة على ذلك، تراجعت المكانة التمثيلية لهذه الحركة في المجتمع الفلسطيني، فبعد أن كانت تشكل الإجماع في الوجدان الفلسطيني باتت فصيلاً من الفصائل، الأمر الذي انعكس في خسارتها في الانتخابات التشريعية (٢٠٠٦).

وليس الغرض من هذا الكلام الآن، الاستنتاج أن "فتح" انتهت، فهذه الحركة بوضعها الراهن ستستمر، لأسباب ذاتية وموضوعية، على الرغم من ابتعادها عن طبيعتها، أو عن معناها، ولا سيما مع استمرار السلطة، ووجود فئات فيها لها مصلحة في الاستمرار، ومع الموارد التي تتيح لها ذلك، ومع المساندة الدولية والإقليمية والعربية التي تحظى بها.

كذلك ليس الغرض من هذا الكلام الاستنتاج أنه لم يعد ثمة حاجة إلى "فتح" في الساحة الفلسطينية، بل على العكس من ذلك، فإن أوضاع هذه الساحة تؤكد أنها بحاجة ماسة إلى حركة وطنية تعددية متنوعة، تعيد الاعتبار إلى المشروع الوطني التحرري الفلسطيني، أكان اسمها "فتح"، أو غير ذلك؛ وبديهي فإن هذا الأمر برسم التاريخ، أو برسم التفاعلات السياسية والمجتمعية المقبلة. ■